تقييم مستوى الافصاح عن بنود الدخل الشامل الاخر في عينة من المصارف العراقية في ظل تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية

عامر موفق سليم أ.د. بكر إبراهيم محمود الجحيشي

الجامعة المستنصرية/ كلية الادارة والاقتصاد

الملخص:

هدف البحث الى تقييم مستوى تطبيق الدخل الشامل الاخر والمعايير المحاسبية الدولية التي تحكم ذلك، تمثلت مشكلة البحث عدم افصاح المصارف العراقية عن بنود الدخل الشامل الاخر وفق متطلبات معاير الابلاغ المالي الدولية ، ومن خلال التطبيق حصل الباحثان على عدد من الاستنتاجات اهمها ان الإفصاح المحاسبي عن بنود الدخل الشامل الاخر في قائمة مستقلة من أفضل الطرق وذلك لمساعدة المستثمرين والمحللين الماليين ومستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرار المناسب، ومن خلال الاستنتاجات توصل الباحثان الى عدة توصيات اهمها ينبغي على المصارف عينة البحث اعتماد معايير المحاسبة الدولية للإبلاغ المالي ببنود كشف الدخل الشامل الاخر.

الكلمات المفتاحية: (الدخل الشامل ، الدخل الشامل الاخر، معايير الابلاغ المالي الدولية).

Evaluating the level of disclosure of other comprehensive income items in a sample of Iraqi banks in light of the application of international financial reporting standards

Amer Muwaffaq Saleem,

Prof. Dr. Bakr Ibrahim Mahmoud Al-Juhaishi

Al-Mustansiriya University/College of Administration and Economics

Abstract:

The research aimed to evaluate the level of application of other comprehensive income and the international accounting standards that govern it. The problem of the

research was the lack of disclosure by Iraqi banks of items of other comprehensive income in accordance with the requirements of international financial reporting standards. Through the application, the researchers obtained a number of conclusions, the most important of which is that accounting disclosure of items Other comprehensive income is on a separate list of the best ways to help investors, financial analysts, and users of financial statements in making the appropriate decision. Through the conclusions, the researchers reached several recommendations, the most important of which is that the banks in the research sample should adopt international accounting standards for financial reporting in the items of the other comprehensive income statement.

Keywords: (comprehensive income, other comprehensive income, international financial reporting standards).

المقدمة:

نظرا للانفتاح الاقتصادي بين الدول والذي نتج عنه زيادة في حجم الأعمال ، وزيادة في الحاجة لتزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات دقيقة عن الأداء الاقتصادي للوحدة الاقتصادية تساعدهم في عمليات اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والائتمانية وحتى تكون المحاسبة مواكبة لهذه التطورات ولاحتياجات مستخدمي البيانات المالية ظهر مفهوم الافصاح عن الدخل الشامل الآخر. يعد الافصاح عن الدخل الشامل الآخر من الاحتياجات الضرورية للنهوض باقتصاد السوق والذي الزمت به معايير المحاسبة الدولية حيث ان مفهوم الدخل الشامل الآخر يرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم القيمة العادلة والتي تعتبر من المواضيع المهمة في المحاسبة المعاصرة لما لها من دور رئيسي في الوصول إلى معلومات مالية أكثر ملائمة.

تعكس قائمة الدخل الشامل الاخر بعدالة التغيرات التي حدثت في الاسواق ضمن القوائم المالية للوحدة الاقتصادية حيث يتم عرض هذه التغيرات ضمن القائمة والتي تمثل (فائض اعادة تقييم الممتلكات . الآلات والمصانع – الأرباح (الخسائر (الاكتوارية – منافع الموظفين – أرباح خسائر) ترجمة القوائم المالية للعمليات الأجنبية – ارباح (خسائر) تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة – ارباح خسائر) الجزء الفعال من ادوات التحوط للتدفقات النقدية وذلك وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (١) ٢٠١٩ ، IFRS)، يعتبر الدخل الشامل الاخر نوعا من التقارير المفيدة وفقا للخصائص النوعية الاساسية للمعلومات المحاسبية والتي تشمل ملائمتها لعملية صنع القرار وتمثيلها الصادق في العرض. ونظرا لقياس معظم عناصر الدخل الشامل الاخر بالقيمة العادلة فهناك افتراض معقول بان الدخل الشامل الاخر سيصبح اكثر اهمية في المستقبل اذ يزيد الافصاح عن عناصر الدخل الشامل الآخر من جودة المعلومات المحاسبية لأنه يشمل معلومات اضافية غير مدرجة في بيان الدخل ولكنها تؤثر على قرارات المستخدمين مما يؤدي الى مزيد من الشفافية وملائمة المعلومات وزيادة الثقة في المعلومات المنشورة.

منهجية البحث

١- مشكلة البحث

ان الهدف الرئيس للمعلومات المحاسبية هو المساعدة على ترشيد اتخاذ القرارات من قبل(الادارة – المساهمين – المستثمرين والمقرضين) ولعل من اهم تلك المعلومات هي معلومات الارباح لذا اصبح من الضروري عرض كافة العمليات والاحداث خلال فترة معينة لكي تعبر الوحدات الاقتصادية عن دخلها الحقيقي لمساعدة مستخدمي المعلومات المالية لتقييم الاداء والتنبؤ ونظرا لعدم قدرة صافي الدخل على قياس الاداء بصورة شاملة نتيجة لاعتمادها بشكل اساسي على التكلفة التاريخية وعدم الاخذ بالاعتبار بعض الارباح والخسائر على سبيل المثال ارباح وخسائر

التقييم برزت الحاجة للبحث عن مقياس مكمل لصافي الدخل مما ادى الى ظهور مفهوم الدخل الشامل الآخر.

تكمن مشكلة البحث في القصور وعدم الاهتمام في الافصاح والتقرير عن الدخل الشامل الآخر في الفترات الاخيرة والتي ادت الى ارتفاع اسعار معظم الموجودات وفي ظل التوجه في واقع المصارف العراقية وخصوصا بعد التقلبات التي نجدها بأسعار صرف العملات الاجنبية في الفترات الاخيرة والتي ادت الى ارتفاع اسعار معظم الموجودات وفي ظل التوجه نحو معايير الابلاغ المالي الدولية التي سمحت باستخدام القيمة العادلة واعادة التقييم مما يمكن صياغة مشكلة البحث بالاتي -:

عدم افصاح المصارف العراقية عن بنود الدخل الشامل الاخر وفق متطلبات معاير الابلاغ المالي الدولية

٢- اهداف البحث

يهدف البحث الى تحقيق عدد من الاهداف التالية:

أ- التعرف على مفهوم وطبيعة الدخل الشامل الآخر ومبررات الحاجة له.

ب-تقييم مستوى تطبيق الدخل الشامل الاخر والمعايير المحاسبية الدولية التي تحكم ذلك.

٣- اهمية البحث

تتمثل اهمية البحث في استخلاص العلاقة بين الافصاح عن الدخل الشامل الآخر في المصارف العراقية واثره في توفير معلومات ملائمة وذات تمثيل صادق لكافة الاطراف المستفيدة من تلك المعلومات لكي تساعدهم في وضع التنبؤات الصحيحة وصنع القرارات الرشيدة .

٤- فرضية البحث

تتمثل فرضية البحث بفرضية رئيسة مفادها:-

لا يوجد تقييم للإفصاح عن بنود الدخل الشامل الاخر في المصارف العراقية وفق متطلبات معايير الابلاغ المالي الدولية

٥- حدود البحث

أ- **الحدود المكانية** :- تم تطبيق هذه الدراسة على مصرف الاهلي العراقي ومصرف التجارة العراقي .

ب-الحدود الزمانية: امتدت مدة الدراسة من(٢٠١٩/١/١ ولغاية٢٠٢١/١٢/٣١).

٦- مجتمع وعينة البحث

تمثل مجتمع البحث بلمصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للوراق المالية والعينة مصرف الاهلي العراقي ومصرف التجارة العراقي .

٧- أساليب جمع البيانات

لغرض تحقيق اهداف الدراسة أتبع الباحثان منهج دراسة الحالة وقد تم الحصول على البيانات من التقارير المالية المنشورة ومن خلال السجلات والجداول والكشوفات المعدة من قبل المصارف عينة البحث اما الجانب النظري فقد تم الاعتماد على الكتب والرسائل والدوريات والبحوث المنشورة التي تم الحصول عليها من المكتبات ومن شبكة الانترنيت .

المبحث الاول

الاطار النظري مفهوم وطبيعة الدخل الشامل وبنود الدخل الشامل الاخر

اولاً:- مفهوم الدخل الشامل وآلية الافصاح عنه

لقد ظهر مصطلح "الدخل الشامل" في عام ١٩٨٠ في المعايير الأمريكية (SFAC 3) وهو " ما تحصل عليه الوحدة الاقتصادية أو يتوقع بشكل معقول أن يحصل من دخلها نتيجة لما ضحى

به لإنتاج وتوزيع هذا الدخل " بينما تمت الاشارة الى الدخل الشامل على انه "" تقييم شامل لتأثيرات عمليات الوحدة الاقتصادية والأحداث الأخرى ، مع الأخذ في الاعتبار جميع التغيرات في رأس المال المملوك ، باستثناء تلك الناتجة عن المبالغ أو التوزيعات على المالكين(Bao,et al,2020:8) ، وقد اصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي المعيار SAFS 130)) عام ١٩٩٧ والذي يوضح كيفية الإفصاح عن الدخل الشامل ، ووفقاً لما جاء به المعيار فإن الدخل الشامل يتضمن كافة المكاسب والخسائر والإيرادات والمصروفات وصولا الى صافي الدخل مضافاً اليها كافة المكاسب والخسائر التي تتجاوز صافي الدخل والتي تؤثر في حقوق المساهمين (رجب ،٢٠١٨: ٤٢٢).

وقد وردت العديد من التعاريف للدخل الشامل الاخر من قبل المنظمات المهنية والمحاسبين والباحثين اذ عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) الدخل الشامل الآخر على أنه " بنود الدخل والمصروفات (بما في ذلك تعديلات إعادة التصنيف) التي لا يتم الاعتراف بها في قائمة الربح أو الخسارة كما هو مطلوب أو مسموح به من قبل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)" (Neff, 2018:3) ، كما عرف (Weil, et al) الدخل الشامل الآخر بأنه عنصر من عناصر حقوق الملكية حيث طالب مجلس معايير المحاسبة الدولية اوجدت الاقتصادية بإظهار الاثر التراكمي للدخل الشامل الآخر في قائمة المركز المالي ضمن حقوق الملكية وفي حساب يسمى الدخل الشامل الآخر التراكمي ويقاس كما يأتي: (Weil, et al, 2013:152)

الدخل الشامل الآخر التراكمي = الدخل الشامل الآخر التراكمي + الدخل الشامل الآخر

ثانياً:- مبررات ظهور الدخل الشامل الاخر

إنَّ التغيرات في بيئة الاعمال جعلت من الضروري عرض كافة الاحداث والعمليات خلال فترة معينة لكي تتمكن الشركات من التعبير عن دخلها الحقيقي ومساعدة مستخدمي التقارير المالية

على تقييم الاداء والتنبؤ المستقبلي، وقد اوضحت دراسة (Gazzola & Amelio, 2014:39) عدم قدرة صافي الدخل على تقديم مقياسا شاملا لتقييم الاداء نظرا لوجود بعض العناصر التي لا يتم الاعتراف بها في قائمة الدخل لذا اصبحت قائمة الدخل لا تعبر بصورة شاملة عن اداء الشركات ولا تستطيع تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية وبالتالي اصبحت هناك حاجة للبحث عن مقياس بديل لقائمة الدخل ومن هنا برزت الحاجة الى ظهور مفهوم الدخل الشامل (السيد و آخرون ، ٢٠٢٠: ١١)

حيث يعتبر مفهوم الدخل الشامل من المفاهيم الحديثة نسبيا فهو امتداد للدخل الاعتيادي ويعتبر اشمل من مفهوم الدخل الذي يتم احتسابه بالطرق التقليدية بمقابلة الايرادات بالمصروفات والمكاسب والخسائر المحققة خلال الفترة دون احتساب المكاسب والخسائر غير المحققة والتي تحدث داخل الوحدة الاقتصادية(Lin ,et al,2018:4) لذا كان لابد من ادخال مفهوم الدخل الشامل كأجراء اساسي لمعالجة استبعاد البنود الغير مفصح عنها في قائمة الدخل لتعزيز القدرة على تقييم وقياس الاداء لغرض توفير رؤى اكثر وضوحا للمستثمرين ومستخدمي المعلومات المالية وزيادة القدرة على التنبؤ بالأرباح المستقبلية والتدفقات النقدية للمنشأة (الصبيحات & زلوم ،٢٠٢١ :٢٤٩)، ان الدخل الشامل يستند الى المفهوم الشامل والذي يظهر جميع التغيرات للأصول والخصوم التابعة للوحدة الاقتصادية ضمن قائمة الدخل ، اذ يشمل المكاسب والخسائر المحققة خلال الفترة والمدرجة في قائمة الدخل بالإضافة الى كافة المكاسب والخسائر غير المحققة خلال الفترة ، كذلك يتناول العديد من العناصر المهمة والتي تؤثر على الارباح المستقبلية للوحدة الاقتصادية والتي تم استبعادها في قائمة الدخل (علي & عبد النعيم ،٢٠٢٠ : ١٣) بشكل عام ، تعمل المعلومات المقدمة في قائمة الدخل الشامل على تعزيز وعي مستخدمي

ومعدي البيانات المالية و المستثمرين بالعناصر خارج قائمة الدخل وتتحدى التصورات المسبقة حول صعوبة فهم بنود الدخل الشامل الآخر(Yao ,et al, 2022:6).

ثالثاً:- الدخل الشامل بين الآراء المؤيدة والمعارضة له

اختلف الباحثين في النقاش حول فائدة الدخل الشامل الاخر (OCI) حيث يتفق أنصار الدخل الشامل على أنه يمكن أن يكون وسيلة فعالة لتوفير معلومات اكثر ملائمة وذات تمثيل صادق اكثر في العرض، فقد اقترح (Mulford & Babinets,2018: 230) أنه يمكن للدخل الشامل ان يعبر بصورة كاملة عن اداء الوحدة الاقتصادية وكيف يمكن أن تؤثر الأحداث الاقتصادية على نتائج الاعمال وبالتالي سوف تكون مفيدة جدا للمستثمرين والمستخدمين الآخرين لأنها تدل على الحاجة إلى المزيد من التخطيط لتقليل تأثير إعادة تصنيف الارباح المستقبلية، بينما اتفق كل من (خميس ، ٢٠١٨: ٩٢) و (يونس ، ٢٠١٧ :١١٠٦) على أنه يمكن استخدام الدخل الشامل لتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للوحدة الاقتصادية كما يمكن استخدامه كمؤشر للأداء المالي لارتباطه بسعر الاسهم بصورة اكبر من صافي الدخل. اضافة إلى ذلك ، قد أكدت دراسة أخرى ؛ (الصايغ ، ٢٠١٧: ٨٢٩) انه يمكن توفير الكثير من المعلومات لجميع مستخدمي البيانات المالية وخاصة المساهمين من خلال قياس الأداء المالي للوحدة باستخدام الدخل الشامل.

المبحث الثاني

بنود الدخل الشامل الاخر وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS

تعد البيانات المالية هي المنتج النهائي للعملية المحاسبية، لطالما كان قياس الدخل والاداء المالي للوحدة الاقتصادية مهمة صعبة لهيئات وضع المعايير المحاسبية. والغرض الرئيسي من الإبلاغ المالي هو توفير المعلومات للمستخدمين، ولا سيما المقرضين وحملة الأسهم والدائنين لمساعدتهم

في اتخاذ القرارات الرشيدة. حيث تعد البيانات المالية هي الوسيلة الأساسية لتوصيل المعلومات المالية إلى مستخدمي تلك المعلومات (Mohamed,2018,P:41) ولكي تكون اكثر ملائمة وذات تمثيل صادق اكثر في العرض، الزمت المعايير بالإفصاح عن بنود الدخل الشامل الاخر، حيث حدد معيار المحاسبة الدولي (IAS .1) مجموعة من البنود التي يجب الاعتراف بها خارج قائمة الدخل كبنود أخرى ضمن الدخل الشامل وهي :

١- التغيرات في فائض إعادة التقييم طبقا لمعياري المحاسبة الدولية (IAS.16) ومعيار (IAS.38) .

من الواضحة انه ازاد استخدام القيمة العادلة عند قياس البعض من عناصر القوائم المالية حيث ان مفهوم القيمة العادلة هو تعبير عن المبلغ الذي يمكن الحصول عليه من بيع اصل أو التسديد لقاء تسوية التزام في عملية منتظمة بين المشتركين في السوق وتاريخ القياس (Badertscher, et all, 2012 :67) وقد حدد معيار المحاسبة الدولي (IAS.16) للوحدات الاقتصادية القياس اللاحق لأصولها عن طريق احد النموذجين الآتيين: (منظمة المعايير الدولية للتقارير المالية، ٢٠٢٢: ٨٢٢).

أ- نموج التكلفة : الذي ينص على ضرورة تسجيل أي بند من بنود العقارات والآلات والمعدات – بعد ان يتم اثباته كأصل– بتكلفته مطروحا منها اي مجمع إهلاك او اي مجمع لخسائر الهبوط في قيمتها ان وجدت.

ب- نموذج اعادة التقويم : يجب أن يسجل اي بند من بنود العقارات والآلات والمعدات بعد ان يتم اثباته كأصل والذي يمكن قياس قيمته العادلة بطريقة من الممكن الاعتماد عليها، بمبلغ إعادة التقويم، وهو عبارة عن قيمته العادلة في تاريخ إعادة التقويم مطروحا منه اي إهلاك متراكم لاحق او اي خسائر هبوط متراكمة لاحقة . ويجب إجراء معاملات إعادة التقويم بانتظام وبشكل كافي

لضمان عدم اختلاف المبلغ الدفتري بشكل مهم نسبيا عن المبلغ الذي سيُحدد باستخدام القيمة العادلة في نهاية فترة التقرير.

٢- اعادة قياس خطط المنافع المحددة (منافع العاملين) وفقا لمعيار المحاسبة الدولي (IAS.19) .

تعرف منافع الموظفين بأنها" جميع أشكال العوض الذي تقدمه الوحدة الاقتصادية مقابل الخدمة التي يقدمها الموظفون أو لإنهاء الخدمة" وتكون هذه المنافع اما منافع قصيرة الاجل وتمثل التعويضات اثناء فترة عمل الموظف ، او منافع بعد انتهاء الخدمة والتي ستصبح مستحقة الدفع بعد انتهاء خدمة الموظف. (منظمة المعايير الدولية للتقارير المالية، ٢٠٢٢، : ٨٢٢)

ولكن قياس المنافع بعد انتهاء الخدمة يتطلب من الوحدة الاقتصادية ان تقوم بوضع افتراضات إكتوارية غير متحيزة ومتوافقة مع بعضها، اذ عرف معيار المحاسبة الدولي (IAS.19) الافتراضات الإكتوارية "افضل تقديرات للمنشأة للمتغيرات التي ستحدد التكلفة النهائية لمنافع ما بعد انتهاء الخدمة" وتتمثل ب:- (رهف، ٢٠١٨: ٣٠) ،(IFRS, 2017 : 170).

أ. معدل الوفيات

ب. معدلات دوران الموظفين والعجز والتقاعد البكر.

ج. نسبة أعضاء الخطة مع من يعيلونهم الذين سيكونون مؤهلين للحصول على المنافع.

د. معدل الخصم

هـ. الراتب المستقبلي

٣- المكاسب والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية لعملية اجنبية وفق معيار المحاسبة الدولي (IAS.21).

لقد زاد الاهتمام بفروقات اسعار صرف العملات الاجنبية في السنوات الماضية نتيجة لانتشار الشركات متعددة الجنسيات ، حيث يكون للمنشأة فروع اخرى في دولة او عدة دول تختلف عملتها مع عملة المنشأة الأم (Günther, 2015 :27) ،وقد عرف معيار المحاسبة الدولي (IAS.21) فرق سعر الصرف " الفرق الناتج عن ترجمة عدد معين من وحدات عملة ما إلى عملة أخرى بأسعار صرف مختلفة، كما عرف العملية الاجنبية " شركة تابعة ، أو شركة زميلة ، أو مشروع مشترك ، أو فرع تقوم أنشطته أو تمارس في بلد أو بعملة غير تلك الخاصة بالكيان الذي يقدم التقارير" (Mirza,2012 :179)

وعليه فان العملية الاجنبية هي التي تنشأ من وجود فرع او عدة فروع لمنشأة معينة في دول اجنبية اخرى حيث ان عملة القياس المستخدمة في القوائم المالية للمنشآت التابعة للمنشأة الأم عادة ما تكون هي العملة الوظيفية للبلد الذي تعمل فيه ، لذا يجب ترجمة القوائم المالية للمنشآت الفرعية من عملتها الوظيفية الى عملة بلد المنشأة الام) لغرض توحيد القوائم المالية للمنشآت متعددة الجنسيات.(kieso.2018 :285)

المبحث الثالث

الجانب العملي

لقد قام الباحثان بدراسة شاملة لواقع المصارف العراقية من خلال الاطلاع على القوائم المالية لعينة الدراسة وكذلك من خلال الزيارات الميدانية والتداول مع مديري المصارف ومدراء الاقسام التي لها ارتباط بموضوع البحث ، وبعد الدراسة والتحليل تبين ان بنود الدخل الشامل الاخر التي تلائم البيئة العراقية هي (فائض اعادة التقييم – فروقات ترجمة العملات الاجنبية– التغير في القيمة العادلة لأدوات المدرجة ضمن الموجودات المالية من خلال الدخل الشامل) اذ لاحظ الباحثان ان هناك قصور واضح في اعداد قائمة الدخل الشامل الاخر حيث اعتمدت جميع عينات

البحث على اظهار بند التغير في القيمة العادلة لأدوات الدين المدرجة ضمن الموجودات المالية من خلال الدخل الشامل بينما اهملت البنود الاخرى والتي تعد اكثر اهمية بسبب تقلب اسعار الصرف كذلك الارتفاع السريع والمفاجئ في اسعار المباني . حيث قام الباحثان بإعادة تقييم المباني من خلال الاستعانة بخبراء عقار للوصول الى السعر السائد في السوق كما اجرى مقابلات مع المختصين في المصارف للكشف عن مساحات المباني وذلك استكمالا لإعادة التقييم . ومما ورد اعلاه حاول الباحثان تعيين نقاط الضعف والقوة للمصارف عينة البحث وكالآتي:-

اولا : نقاط الضعف في عينة الدراسة والتي تمثلت في الاتي:

١- عدم افصاح المصارف عينة الدراسة لبند فائض اعادة التقييم كأحد بنود الدخل الشامل الاخر.
٢- عدم افصاح المصارف عينة الدراسة عن التغير في العملات الاجنبية خلال الفترة الخاضعة للدراسة كبند من بنود الدخل الشامل الاخر.

ثانيا : نقاط القوة في عينة الدراسة والتي تمثلت في الاتي :

١- عرض القوائم المالية استنادا الى معايير المحاسبة الدولية الدولية المتعارف عليها
٢- اعتماد الانظمة الالكترونية في التعاملات.

مما ورد اعلاه عمد الباحثان على ايجاد حلول لنقاط الضعف الموجودة لدى عينة الدراسة والتي تمثل مشكلة البحث وتعزيز نقاط القوة وسوف يقوم الباحثان بمعالجة نقاط الضعف المذكورة حسب ترتيب بنود الدخل الشامل الاخر وكما هو ملائم للبيئة العراقية لكل مصرف على حدى.

بعد الاطلاع على السياسات المحاسبية المتعلقة بالمصارف ومن خلال المقابلات التي اجريت قام الباحثان بالإجراءات التالية :-

اولا- اعادة تقييم ممتلكات المصارف عينة البحث وكالآتي:

١- استنادا الى المقابلات الشخصية التي اجراها الباحثان مع المدراء المفوضين ومدراء اقسام الحسابات والتدقيق والاقسام الادارية لبعض المصارف تم تصنيف مساحات المباني على ثلاث فئات : الرئيسي ١٠٠٠م / الفرعي A ٨٠٠م / الفرعي B ٦٠٠م.

٢- قام الباحثان بتقدير سعر المتر المربع الواحد بشكل قريب جدا للواقع بالاعتماد على بعض خبراء العقار حيث قام بأجراء العديد من المقابلات مع شركات الاستثمارات والتطوير العقاري و مكاتب العقار في بغداد وبعض المحافظات ، بينما قام بأجراء اتصالات هاتفية للاستفسار عن الاسعار في المحافظات الاخرى.

٣- من خلال المعلومات الواردة في النقطة (١-٢) استطاع الباحثان اعادة التقييم من خلال عمل جدول يتضمن المعادلة التالية:

مساحة المبنى * سعر المتر المربع الواحد = القيمة العادلة للمبنى

٤- اعتمدت جميع العينات محل البحث طريقة القسط الثابت في احتساب الاندثار لذا التزم الباحثان بالطريقة المعتمدة من قبل المصارف ، حيث قام الباحثان بإهمال الاضافات على المباني خلال السنة كون اقتنائها تم وفق القيمة السوقية العادلة (لنفس السنة) واعتمدت قيمة المباني لسنة ٢٠١٩ _والتي تعد سنة اساس_ في السنوات اللاحقة مطروحا منها الاندثار. لذا سيقوم الباحثان بتقييم المباني وفق القيمة السوقية العادلة نتيجة للارتفاع الملحوظ في اسعار المباني للسنوات الاخيرة.

ثانيا – استخراج فروقات ترجمة العملات الاجنبية

١- الزم البنك المركزي العراقي سنة ٢٠٢٠ بتغيير اسعار الصرف من ١١٩٠ الى ١٤٦٠(تعليمات البنك المركزي)

٢- من خلال الاطلاع على البيانات المالية للمصارف عينة البحث لاحظ الباحثان ان معظم العينات قد افصحت عن التغير في اسعار الصرف بمواضع مختلفة ضمن البيانات المالية فمنهم من ذكرها ضمن تقرير مراقب الحسابات ومنهم من ذكرها ضمن السياسات المحاسبية ومنهم من اعترف بها كإيراد متحقق بينما اهمل البعض الاخر الافصاح عنها باي شكل من الاشكال .

ثالثا – البند الخاص بالتغيير بالقيمة العادلة لأدوات الدين المدرجة ضمن الموجودات المالية خلال الدخل الشامل

١- من خلال الاطلاع على البينات المالية للمصارف عينة البحث لاحظ الباحثان ان جميع المصارف قد ادرجت البند (تغيير بالقيمة العادلة لأدوات الدين المدرجة ضمن الموجودات المالية خلال الدخل الشامل) وقامت بتقييم الموجودات المالية واحتساب الفروقات بشكل صحح ، لذا التزم الباحثان بالنتائج المعدة من قبل المصرف .

٢- من خلال الاطلاع على البيانات المالية للمصارف عينة البحث تبين ان جميع المصارف قد اغلقت البند(التغيير بالقيمة العادة لأدوات الدين المدرجة ضمن الموجودات المالية خلل الدخل الشامل) بحقوق المساهمين ضمن حساب (احتياطي القيمة العادلة)

سيقوم الباحثان بأثبات اعادة التقييم وفروقات العملات الاجنبية ثم اعداد قائمة دخل شامل مقترحة لكل مصرف على حدى، وهو ما يمثل الجزء الاول من فرضية البحث وكما موضح ادناه.

اولا – المصرف الاهلي العراقي

أ- فائض اعادة التقييم

جدول رقم (١)					
اعادة تقييم المباني لسنة ٢٠١٩					
البيان	المساحة	سعر المتر	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	الفرق مبلغ	نسبة الفرق
فرع بغداد السعدون	1000	د.ع. ٦,٥٠٠,٠٠٠	د.ع. ٦,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ٦٢٩,٩٤٨,٠٩٦	د.ع. ٥,٨٧٠,٠٥١,٩٠٤	932%
فرع بغداد المنصور	800	د.ع. ٦,٥٠٠,٠٠٠	د.ع. ٥,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ٥٠٣,٩٥٨,٤٧٧	د.ع. ٤,٦٩٦,٠٤١,٥٢٣	932%
فرع اربيل	800	د.ع. ٢,٥٠٠,٠٠٠	د.ع. ٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ١٩٣,٨٣٠,١٨٣	د.ع. ١,٨٠٦,١٦٩,٨١٧	932%
فرع نينوى	800	د.ع. ٦٠٠,٠٠٠	د.ع. ٤٨٠,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ٤٦,٥١٩,٢٤٤	د.ع. ٤٣٣,٤٨٠,٧٥٦	932%
المجموع			د.ع. ١٤,١٨٠,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ١,٣٧٤,٢٥٦,٠٠٠	د.ع. ١٢,٨٠٥,٧٤٤,٠٠٠	932%
اعادة تقييم المباني لسنة ٢٠٢٠						
البيان	المساحة	سعر المتر	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	الفرق مبلغ	نسبة الفرق
فرع بغداد السعدون	1000	د.ع. ٧,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ٥,٨٥٠,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ١,١٥٠,٠٠٠,٠٠٠	20%
فرع بغداد المنصور	800	د.ع. ٧,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ٥,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ٤,٦٨٠,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ٩٢٠,٠٠٠,٠٠٠	20%
فرع اربيل	800	د.ع. ٢,٥٠٠,٠٠٠	د.ع. ٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ١,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠	11%
فرع نينوى	800	د.ع. ٧٥٠,٠٠٠	د.ع. ٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ٤٣٢,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ١٦٨,٠٠٠,٠٠٠	39%
المجموع			د.ع. ١٥,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ١٢,٧٦٢,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ٢,٤٣٨,٠٠٠,٠٠٠	19%
اعادة تقييم المباني لسنة ٢٠٢١						
البيان	المساحة	سعر المتر	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	الفرق مبلغ	نسبة الفرق
فرع بغداد السعدون	1000	د.ع. ٩,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ٩,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ٦,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ٢,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠	43%
فرع بغداد المنصور	800	د.ع. ٩,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ٧,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ٥,٠٤٠,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ٢,١٦٠,٠٠٠,٠٠٠	43%
فرع اربيل	800	د.ع. ٣,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ٢,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ١,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠	33%
فرع نينوى	800	د.ع. ١,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ٥٤٠,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ٢٦٠,٠٠٠,٠٠٠	48%
المجموع			د.ع. ١٩,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ١٣,٦٨٠,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ٥,٧٢٠,٠٠٠,٠٠٠	42%

المصدر : اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف

من الجدول رقم ١ تبين الاتي:

١- ان القيمة الدفترية لسنة ٢٠١٩ لجميع المباني المملوكة للمصرف الاهلي العراقي كانت (١,٣٧٤,٢٥٦,٠٠٠) دينار عراقي بينما بلغت القيمة السوقية بعد اعادة التقييم (١٤,١٨٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار عراقي حيث كان الفرق (١٢,٨٠٥,٧٤٤,٠٠٠) دينار عراقي بنسبة ارتفاع بلغت ٩٣٢% .

٢- ان القيمة الدفترية لسنة ٢٠٢٠ لجميع المباني المملوكة للمصرف الاهلي العراقي كانت (١٢,٧٦٢,٠٠٠,٠٠٠) دينار عراقي (وهو عبارة عن مجموع الممتلكات بالقيمة العادلة لسنة

٢٠١٩ مطروحا منها الاندثار) بينما بلغت القيمة السوقية بعد اعادة التقييم (١٥,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار عراقي حيث كان الفرق (٢,٤٣٨,٠٠٠,٠٠٠) دينار عراقي بنسبة ارتفاع بلغت ١٩%

٣- ان القيمة الدفترية لسنة ٢٠٢١ لجميع المباني المملوكة للمصرف الاهلي العراقي كانت (١٣,٦٨٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار عراقي(وهو عبارة عن مجموع الممتلكات بالقيمة العادلة لسنة ٢٠٢٠ مطروحا منها الاندثار) بينما بلغت القيمة السوقية بعد اعادة التقييم (١٨.١٥٠.٠٠٠.٠٠٠) دينار عراقي حيث كان الفرق (١٩,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠)دينار عراقي بنسبة ارتفاع بلغت ٤٢%

ومن خلال التقييمات اعلاه يتبين ان هناك فروقات شاسعة بين السنوات محل الدراسة نتاجة من التطور الحاصل في الاسواق العراقية والعالمية مما اسهم في ارتفاع سعر المتر في المباني .

أ- **فروقات ترجمة العملات الاجنبية**

بعد الاطلاع على القوائم المالية تبين ان هناك فروقات في ترجمة العملات الاجنبية لسنة ٢٠٢٠ لم يتم الافصاح عنها ضمن بنود الدخل الشامل الاخر وبلغت قيمتها ٣٣.٢٠٢.٧٤٦.٠٠٠ دينار عراقي . لذا عمد الباحثان على اظهار الفروقات ضمن كشف الدخل الشامل الاخر كما موضح ادناه:-

كشف الدخل الشامل الاخر

كشف الدخل الشامل الاخر لسنة ٢٠١٩		
البيان	الدخل الشامل المعد من قبل المصرف	الدقل الشامل المقترح من قبل الباحثان

فائض اعادة التقييم	د.ع. ٠	د.ع. ١٢,٨٠٥,٧٤٤,٠٠٠
التغير في القيمة العادلة لأدوات الدين المدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادل خلال الدخل الشامل الاخر	د.ع. ٢,٠٠٣,٨٢٣	د.ع. ٢,٠٠٣,٨٢٣
فروقات ترجمة العملات الاجنبية	د.ع. ٠	د.ع. ٠
مجموع الدخل الشامل الاخر للفترة	د.ع. ٢,٠٠٣,٨٢٣	د.ع. ١٢,٨٠٧,٧٤٧,٨٢٣
كشف الدخل الشامل الاخر لسنة ٢٠٢٠		
البيان	الدخل الشامل المعد من قبل المصرف	الدقل الشامل المقترح من قبل الباحثان
فائض اعادة التقييم	د.ع. ٠	د.ع. ٢,٤٣٨,٠٠٠,٠٠٠
التغير في القيمة العادلة لأدوات الدين المدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادل خلال الدخل الشامل الاخر	د.ع. ٢,٢١١,٨٤١-	د.ع. ٢,٢١١,٨٤١-
فروقات ترجمة العملات الاجنبية	د.ع. ٠	د.ع. ٣٣,٢٠٢,٧٤٦,٠٠٠
مجموع الدخل الشامل الاخر للفترة	د.ع. ٢,٢١١,٨٤١-	د.ع. ٣٥,٦٣٨,٥٣٤,١٥٩
كشف الدخل الشامل الاخر لسنة ٢٠٢١		
البيان	الدخل الشامل المعد من قبل المصرف	الدقل الشامل المقترح من قبل الباحثان
فائض اعادة التقييم	د.ع. ٠	د.ع. ٥,٧٢٠,٠٠٠,٠٠٠
التغير في القيمة العادلة لأدوات الدين المدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادل خلال الدخل الشامل الاخر	د.ع. ٢,٤٠٤,٥٥٠	د.ع. ٢,٤٠٤,٥٥٠
فروقات ترجمة العملات الاجنبية	د.ع. ٠	د.ع. ٠
مجموع الدخل الشامل الاخر للفترة	د.ع. ٢,٤٠٤,٥٥٠	د.ع. ٥,٧٢٢,٤٠٤,٥٥٠

من خلال اعداد قائمة الدخل الشامل تبين الاتي :-

بلغ مجموع الدخل الشامل لسنة ٢٠١٩ والمعد من قبل المصرف (د.ع. ٢,٠٠٣,٨٢٣) حيث ظهر كل من بند فائض اعادة التقييم وبند فروقات ترجمة العملات الاجنبية بقيمة صفر . بينما بلغ مجموع الدخل الشامل المقترح من قبل الباحثان لنفس السنة (د.ع. ١٢,٨٠٧,٧٤٧,٨٢٣) . اما في نهاية ٢٠٢٠ اظهر مجموع الدخل الشامل الاخر المعد من قبل المصرف خسائر غير محققة بقيمة (د.ع. ٢,٢١١,٨٤١)، بينما اظهر مجموع الدخل الشامل المقترح من قبل الباحثان ارباح غير محققة بقيمة (د.ع. ٣٥,٦٣٨,٥٣٤,١٥٩) اذ نلاحظ ان هناك فرق شاسع نتيجة الزام

البنك المركزي العراقي بتغيير اسعار الصرف من ١١٩٠ الى ١٤٦٠ وقد نتج عن هذا الارتفاع فروقات في ترجمة العملات الاجنبية (ارباح غير محققة) بقيمة (٣٣.٢٠٢.٠٠٠.٠٠٠) دينار عراقي) تم اثباتها في كشف الدخل الشامل المقترح من قبل الباحثان ولم يتم الافصاح عنها ضمن كشف الدخل الشامل المعد من قبل المصرف. اما في سنة ٢٠٢١ ففق اظهر مجموع الدخل الشامل والمعد من قبل المصرف ارباح غير محققة بقيمة (د.ع. ٢,٤٠٤,٥٥٠) الف دينار عراقي بينما اظهر مجموع الدخل الشامل المقترح من قبل الباحثان ارباح غير محققة بقيمة (د.ع. ٥,٧٢٢,٤٠٤,٥٥٠).

مما ورد اعلاه تبين ان هناك زيادة كبيرة في مجموع الدخل الشامل وان تلك الزيادة تعكس زيادة الارباح امام المستثمرين والمساهمين واصحاب المصالح الاخرى وبالتالي فهو يقوي المركز المالي للمصرف ويعزز مركز قوة المستثمرين عند دخولهم في استثمارات جديدة .

ثانيا – المصرف التجاري العراقي

فائض اعادة التقييم

جدول رقم (٢)						
اعادة تقييم المباني لسنة ٢٠١٩						
البيان	المساحة	سعر المتر	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	الفرق مبلغ	نسبة الفرق
فرع الشورجة	1000	د.ع. ٤,٥٠٠,٠٠٠	د.ع. ٤,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ١,٠٧٦,٨٤٥,٠٩٨	د.ع. ٣,٤٢٣,١٥٤,٩٠٢	318%
فرع المنصور	800	د.ع. ٦,٥٠٠,٠٠٠	د.ع. ٥,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ١,٢٤٤,٣٥٤,٣٣٦	د.ع. ٣,٩٥٥,٦٤٥,٦٦٤	318%
فرع الكاظمية	600	د.ع. ٤,٥٠٠,٠٠٠	د.ع. ٢,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ٦٤٦,١٠٧,٠٥٩	د.ع. ٢,٠٥٣,٨٩٢,٩٤١	318%
فرع الخلاني	600	د.ع. ٤,٥٠٠,٠٠٠	د.ع. ٢,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ٦٤٦,١٠٧,٠٥٩	د.ع. ٢,٠٥٣,٨٩٢,٩٤١	318%
فرع الشعلة	600	د.ع. ١,٥٠٠,٠٠٠	د.ع. ٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ٢١٥,٣٦٩,٠٢٠	د.ع. ٦٨٤,٦٣٠,٩٨٠	318%
فرع البصرة الجزائر	800	د.ع. ١,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ١٩١,٤٣٩,١٢٩	د.ع. ٦٠٨,٥٦٠,٨٧١	318%
المجموع			د.ع. ١٦,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ٤,٠٢٠,٢٢١,٧٠٠	د.ع. ١٢,٧٧٩,٧٧٨,٣٠٠	318%
اعادة تقييم المباني لسنة ٢٠٢٠						
البيان	المساحة	سعر المتر	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	الفرق مبلغ	نسبة الفرق
فرع الشورجة	1000	د.ع. ٥,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ٤,٠٥٠,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ٩٥٠,٠٠٠,٠٠٠	23%
فرع المنصور	800	د.ع. ٧,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ٥,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ٤,٦٨٠,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ٩٢٠,٠٠٠,٠٠٠	20%
فرع الكاظمية	600	د.ع. ٥,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ٢,٤٣٠,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ٥٧٠,٠٠٠,٠٠٠	23%
فرع الخلاني	600	د.ع. ٥,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ٢,٤٣٠,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ٥٧٠,٠٠٠,٠٠٠	23%
فرع الشعلة	600	د.ع. ١,٥٠٠,٠٠٠	د.ع. ٩٠٠,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ٨١٠,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ٩٠,٠٠٠,٠٠٠	11%
فرع البصرة الجزائر	800	د.ع. ١,٥٠٠,٠٠٠	د.ع. ١,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ٧٢٠,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ٤٨٠,٠٠٠,٠٠٠	67%
المجموع			د.ع. ١٨,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ١٥,١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ٣,٥٨٠,٠٠٠,٠٠٠	24%
اعادة تقييم المباني لسنة ٢٠٢١						
البيان	المساحة	سعر المتر	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	الفرق مبلغ	نسبة الفرق
فرع الشورجة	1000	د.ع. ٧,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ٧,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ٤,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ٢,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	56%

فرع المنصور	800	د.ع. ٩,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ٧,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ٥,٠٤٠,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ٢,١٦٠,٠٠٠,٠٠٠	43%
فرع الكاظمية	600	د.ع. ٧,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ٤,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ٢,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	56%
فرع الخلاني	600	د.ع. ٧,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ٤,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ٢,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	56%
فرع الشعلة	600	د.ع. ٢,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ١,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ٨١٠,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ٣٩٠,٠٠٠,٠٠٠	48%
فرع البصرة الجزائر	800	د.ع. ٢,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ١,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ١,٠٨٠,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ٥٢٠,٠٠٠,٠٠٠	48%
المجموع			د.ع. ٢٥,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ١٦,٨٣٠,٠٠٠,٠٠٠	د.ع. ٨,٥٧٠,٠٠٠,٠٠٠	51%

المصدر : اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف

من الجدول رقم 2 تبين الاتي:

١- ان القيمة الدفترية لسنة ٢٠١٩ لجميع المباني المملوكة للمصرف التجاري العراقي كانت **(د.ع. ٤,٠٢٠,٢٢١,٧٠٠)** بينما بلغت القيمة السوقية بعد اعادة التقييم **(د.ع. ١٦,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠)** حيث كان الفرق **(د.ع. ١٢,٧٧٩,٧٧٨,٣٠٠)** بنسبة ارتفاع بلغت ٣١٨% .

٢- ان القيمة الدفترية لسنة ٢٠٢٠ لجميع المباني المملوكة للمصرف التجاري العراقي كانت **(د.ع. ١٥,١٢٠,٠٠٠,٠٠٠)** (وهو عبارة عن مجموع الممتلكات بالقيمة العادلة لسنة ٢٠١٩ مطروحا منها الاندثار) بينما بلغت القيمة السوقية بعد اعادة التقييم **(د.ع. ١٨,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠)** حيث كان الفرق **(د.ع. ٣,٥٨٠,٠٠٠,٠٠٠)** بنسبة ارتفاع بلغت ٢٤%

٣- ان القيمة الدفترية لسنة ٢٠٢١ لجميع المباني المملوكة للمصرف التجاري العراقي كانت **(د.ع. ١٦,٨٣٠,٠٠٠,٠٠٠)** دينار عراقي(وهو عبارة عن مجموع الممتلكات بالقيمة العادلة لسنة ٢٠٢٠ مطروحا منها الاندثار) بينما بلغت القيمة السوقية بعد اعادة التقييم **(د.ع. ٢٥,٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠)** دينار عراقي حيث كان الفرق **(د.ع. ٨,٥٧٠,٠٠٠,٠٠٠)** دينار عراقي بنسبة ارتفاع بلغت ٥١%

ومن خلال التقييمات اعلاه يتبين ان هناك فروقات شاسعة بين السنوات محل الدراسة ناتجة من التطور الحاصل في الاسواق العراقية والعالمية مما اسهم في ارتفاع سعر المتر في المباني .

أ- فروقات ترجمة العملات الاجنبية

بعد الاطلاع على القوائم المالية تبين ان هناك فروقات في ترجمة العملات الاجنبية لسنة ٢٠٢٠ لم يتم الافصاح عنها ضمن بنود الدخل الشامل الاخر وبلغت قيمتها ٣٩.٦٠٠.٠٠٠ دينار عراقي . لذا عمد الباحثان على اظهار الفروقات ضمن كشف الدخل الشامل الاخر كما موضح ادناه:-

كشف الدخل الشامل الاخر

كشف الدخل الشامل الاخر لسنة ٢٠١٩		
البيان	الدخل الشامل المعد من قبل المصرف	الدقل الشامل المقترح من قبل الباحثان
فائض اعادة التقييم	د.ع. ٠	د.ع. ١٢,٧٧٩,٧٧٨,٣٠٠
التغير في القيمة العادلة لأدوات الدين المدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادل خلال الدخل الشامل الاخر	د.ع. ٢٢,٧٩٥,٠٠٠-	د.ع. ٢٢,٧٩٥,٠٠٠-
فروقات ترجمة العملات الاجنبية	د.ع. ٠	د.ع. ٠
مجموع الدخل الشامل الاخر للفترة	د.ع. ٢٢,٧٩٥,٠٠٠-	د.ع. ١٢,٧٥٦,٩٨٣,٣٠٠
كشف الدخل الشامل الاخر لسنة ٢٠٢٠		
البيان	الدخل الشامل المعد من قبل المصرف	الدقل الشامل المقترح من قبل الباحثان
فائض اعادة التقييم	د.ع. ٠	د.ع. ٣,٥٨٠,٠٠٠,٠٠٠
التغير في القيمة العادلة لأدوات الدين المدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادل خلال الدخل الشامل الاخر	د.ع. ٦٥,٩٥٠,٠٠٠	د.ع. ٦٥,٩٥٠,٠٠٠
فروقات ترجمة العملات الاجنبية	د.ع. ٠	د.ع. ٣٩,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠
مجموع الدخل الشامل الاخر للفترة	د.ع. ٦٥,٩٥٠,٠٠٠	د.ع. ٤٣,٢٤٥,٩٥٠,٠٠٠
كشف الدخل الشامل الاخر لسنة ٢٠٢١		
البيان	الدخل الشامل المعد من قبل المصرف	الدقل الشامل المقترح من قبل الباحثان
فائض اعادة التقييم	د.ع. ٠	د.ع. ٨,٥٧٠,٠٠٠,٠٠٠
التغير في القيمة العادلة لأدوات الدين المدرجة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادل خلال الدخل الشامل الاخر	د.ع. ٢٩,٠٣٤,٠٠٠	د.ع. ٢٩,٠٣٤,٠٠٠
فروقات ترجمة العملات الاجنبية	د.ع. ٠	د.ع. ٠
مجموع الدخل الشامل الاخر للفترة	د.ع. ٢٩,٠٣٤,٠٠٠	د.ع. ٨,٥٩٩,٠٣٤,٠٠٠

من خلال اعداد قائمة الدخل الشامل تبين الاتي :-

بلغ مجموع الدخل الشامل لسنة ٢٠١٩ والمعد من قبل المصرف **(د.ع. ٢٢,٧٩٥,٠٠٠)** يمثل خسائر غير محققة حيث ظهر كل من بند فائض اعادة التقييم وبند فروقات ترجمة العملات الاجنبية بقيمة صفر . بينما بلغ مجموع الدخل الشامل المقترح من قبل الباحثان لنفس السنة **(د.ع. ١٢,٧٥٦,٩٨٣,٣٠٠)** . اما في نهاية ٢٠٢٠ اظهر مجموع الدخل الشامل الاخر المعد من قبل المصرف ارباح غير محققة بقيمة (د.ع. ٦٥,٩٥٠,٠٠٠)، بينما اظهر مجموع الدخل الشامل المعد من قبل الباحثان ارباح غير محققة بقيمة **(د.ع. ٤٣,٢٤٥,٩٥٠,٠٠٠)** اذ نلاحظ ان هناك فرق شاسع نتيجة الزام البنك المركزي العراقي بتغيير اسعار الصرف من ١١٩٠ الى ١٤٦٠ وقد نتج عن هذا الارتفاع فروقات في ترجمة العملات الاجنبية (ارباح غير محققة) بقيمة **(د.ع. ٣٩,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠)** تم اثباتها في كشف الدخل الشامل المقترح من قبل الباحثان ولم يتم الافصاح عنها ضمن كشف الدخل الشامل المعد من قبل المصرف. اما في سنة ٢٠٢١ فقد اظهر مجموع الدخل الشامل والمعد من قبل المصرف ارباح غير محققة بقيمة **(د.ع. ٢٩,٠٣٤,٠٠٠)** بينما اظهر مجموع الدخل الشامل المعد من قبل الباحثان ارباح غير محققة بقيمة **(د.ع. ٨,٥٩٩,٠٣٤,٠٠٠)**.

مما ورد اعلاه تبين ان هناك زيادة كبيرة في مجموع الدخل الشامل وان تلك الزيادة تعكس زيادة الارباح امام المستثمرين والمساهمين واصحاب المصالح الاخرى وبالتالي فهو يقوي المركز المالي للمصرف ويعزز مركز قوة المستثمرين عند دخولهم في استثمارات جديدة .

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

١- يعد الإفصاح المحاسبي عن بنود الدخل الشامل الاخر في قائمة مستقلة من أفضل الطرق وذلك لمساعدة المستثمرين والمحللين الماليين ومستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرار الملائم.

٢- لاتخاذ القرارات الاستثمارات وفقاً لأسس موضوعية يمكن ذلك من خلال بنود الدخل الشامل لأنها تساعد المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية في تقييم أنشطة الشركة بشكل افضل.

٣- هناك فروقات في ترجمة العملات الاجنبية لسنة ٢٠٢٠ للمصرف التجاري العراقي لم يتم الافصاح عنها ضمن بنود الدخل الشامل الاخر وبلغت قيمتها ٣٩.٦٠٠.٠٠٠ دينار عراقي.

٤- اظهر مجموع الدخل الشامل والمعد من قبل المصرف الاهلي العراقي ارباح غير محققة بقيمة (د.ع. ٢,٤٠٤,٥٥٠) الف دينار عراقي بينما اظهر مجموع الدخل الشامل المقترح من قبل الباحثان ارباح غير محققة بقيمة (د.ع. ٥,٧٢٢,٤٠٤,٥٥٠).

التوصيات

١- ضرورة افصاح المصارف عن بنود الدخل الشامل الاخر بصورة واضحة لغرض الاعتماد عليه في اتخاذ القرارات.

٢- ينبغي على المصارف عينة البحث اعتماد معايير المحاسبة الدولية للإبلاغ المالي ببنود كشف الدخل الشامل الاخر.

٣- ضرورة افصاح المصارف عينة الدراسة عن التغير في العملات الاجنبية كبند من بنود الدخل الشامل الاخر.

المصادر :

١. السيد، م. ص.، محمد صابر حمودة، زلط & ,علاء عاشور عبدالله. (٢٠٢٠). دور معلومات الدخل الشامل في التنبؤ باستمرارية الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري .مجلة الدراسات التجارية المعاصرة)6 ,العدد ١٠)، ٤٨٩-٥٥٢

٢. يحيى مفلح الصبيحات & ,نضال عمر زلوم. (٢٠٢١). أثر الدخل الشامل الآخر في تكلفة حقوق الملكية: الدور المعدل لجودة التدقيق (دراسة تطبيقية على القطاع الصناعي في الأردن .(مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية.(2)29 ,

٣. علي، ع. ح. ع. ا.، & عرفات حمدى عبد النعيم. (٢٠٢٠). العلاقة بين ممارسات إعادة تبويب الدخل الشامل الآخر والتعويضات التعاقدية وأثر ذلك على سعر السهم: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية. المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، ٢(العدد الاول الجزء الثاني)، ٩٣٢-٩٥٥.

٤. ضاهر، رهف : أثر الاعتراف والقياس لبنود الدخل الشامل الأخرى في القيمة الملائمة للربح ،رسالة ماجستير، دمشق، كلية الادارة والاقتصاد،٢٠١٨م.

٥. يونس ، نجاة محمد مرعي (٢٠١٧) . "استخدام الدخل الشامل في التنبؤ بأسعار الاسهم لترشيد قرارات المستثمرين"، مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة ، جامعة عين الشمس، العدد الثالث ، المجلد الحادي والعشرون.

٦. الصايغ، ع. س. م.، & عماد سعد محمد. (٢٠١٧). إطار مقترح لتطوير الإفصاح المحاسبي عن بنود الدخل الشامل الآخر: دراسة ميدانية. الفكر المحاسبي، ٢١(٦)، ٧٩٤-٨٣٦.

٧. خميس ، هـ (٢٠١٨). تقييم قوة الدخل الشامل كمقياس جديد للأداء المالي: دليل عملي من الشركات المصرية المدرجة. الفكر المحاسبي ، مصر ، ٢٢ (١) ، ٨٦-١٢٢

٨. رجب، & نشوى شاكر على. (٢٠١٨). دراسة واختبار العلاقة بين معلومات عناصر الدخل الشامل الآخر وأسعار أسهم الشركات المقيدة في البورصة المصرية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، ٢(١)، ٤١٩-٤٧٨.

9. Bao, M. X., Billett, M. T., Smith, D. B., & Unlu, E. (2020). Does other comprehensive income volatility influence credit risk and the cost of debt?. *Contemporary Accounting Research*, *37*(1), 457-484.

10. Gazzola, P. & Amelio, S., (2014), "Is Total Comprehensive Income or Net Income Better for the Evaluation of Companies' Financial Performance?", Ekonomická Revue–Central European Review of Economic Issues, Vol. 17, PP. 39-51

11. Lin, S., Martinez, D., Wang, C., & Yang, Y. W. (2018). Is other comprehensive income reported in the income statement more value relevant? The role of financial statement presentation. Journal of Accounting, Auditing & Finance, 33(4), 624-646

12. Yao, D. T., Qu, X., & Kummer, T. (2022). Presentation prominence: Does it matter to non-professional investors? The case of 'Other Comprehensive Income'

13. Kieso, Donald E., Weygandt, Jerry J, and Warfield, Terry D., (2018).Intermediate Accounting, (14th Ed), United States of America: John wiley & sons, Inc.

14. Weil, Roman L., Schipper, Katherine, francis, Jennifer, (2013). Financial Accounting: An Introduction to Concepts, Methods and Uses, (14th Ed)Cengage Learning,

15. Mohamed, M. M. A. (2018). Developing the Comprehensive Income to Enhance the Quality of Financial Reports (Doctoral dissertation, Helwan University).

16. Neff, G. (2018). Other Comprehensive Income–Materiality, volatility and reporting issues within the German company environment (Doctoral dissertation).

17. Badertscher, B. A., Burks, J. J., & Easton, P. D. (2012). A convenient scapegoat: Fair value accounting by commercial banks during the financial crisis. The accounting review, 87(1), 59-90.

18. Mirza, A. A., Orrell, M., & Holt, G. (2012). Wiley IFRS: practical implementation guide and workbook. John Wiley & Sons.

19. Günther, Robert, (2015). Value-Relevance of Other ComprehensiveIncome under IFRS, PhD thesis, St. Gallen.

20. Mulford, Charles& Babinets, Anna"(2018) Corporate Reporting of Other Comprehensive Income", International Journal of Accounting and Financial Reporting ISSN 2162-3082, Vol. 8, No.